العدد 12 ، نوفمبر 2020

الصيغة الجديدة لمجلة

مختارات الصحف

باللغة العربية

ملف

من مستجدات القانون في ظل الجزائر الجديدة

المجتمع

انتشار مخيف لحالات الانتحار لدى المسنين في الجزائر

ميديا/ثقافة

النشر الإلكتروني حتمية و ليس خيارا

الاقتصاد

تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر

تاريخ-ذاكرة

تاريخٌ عثمانيٌّ ليس مثاليًّا ولكنّه ليس احتلاليًّا

La Nouvelle Revue De Presse

C.D.E.S

الفهرس

العدد 12 ، نوفمبر 2020

الملف
من مستجدات القانون في ظل الجزائر الجديدة

- تعديل الدستور يفرض مراجعة واسعة للعديد من القوانين الأساسية، وكالة الأنباء الجزائرية ، ص.4

- المجلس الشعبي الوطني : النواب يصادقون على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، إذاعة الجزائر، ص.5

- الأمر المشدد للعقوبات على عصابات الأحياء يصدر في الجريدة الرسمية، ك.ب، ص.6

- الوقاية مفتاح جرائم الاختطاف، رزيقة اردغال، ص.7

- سرية التبليغ عن الجريمة.. حق غائب أخرس الشهود، وهيبة سليماني، ص. 8

- قانون جزائري يدعم "الجيش الأبيض".. ويحمي المرضى بمنشآت الصحة، وكالات-أبوظبي ، ص.9

المجتمع

- بعد نصف عام من توقف الدراسة.. التعليم عن بعد مغيّب بالجزائر، وهيبة سليماني، ص.10
- انتشار مخيف لحالات الانتحار لدى المسنين في الجزائر، آمال عيساوي، ص.11

ميديا/ثقافة

- العنف ضد المرأة الإعلام والإعدام في الجزائر، ناصر جابي، ص.12
- النشر الإلكتروني حتمية و ليس خيارا، حمزة لموشي، ص. 13

الاقتصاد

- تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر، العربي، ص. 14
- العودة إلى التمويل غير التقليدي أمر حتمي، مريم خميسة، ص. 15

تاريخ-ذاكرة

- تاريخٌ عثمانيٌّ ليس مثاليًّا ولكنّه ليس احتلاليًّا، ناصر حمدادوش ص.16
- منارة تنس الأثرية. معلم تاريخي للتثمين و الاهتمام، ح. عبدي، ص. 17

الصيغة الجديدة لمجلة مختارات الصحف باللغة العربية مستوحاة من « La nouvelle revue de presse » سنة 2017 من طرف
مركز التوثيق الإقتصادي والإجتماعي
03 شارع الطبيب بلحوسين، بودو سابقا. وهران
Site Web: cdesoran.org / Facebook: Cdes Oran / Tel: +213 41 40 85 83

فرقة مجلة مختارات الصحف تتمنى لكم كل الصحة والعافية
والالتزام بالإجراءات الوقائية لتفادي أعراض الجائحة

شارك في هذا العدد
عواب عمر، بلقاسم سفيان، عرزور رضوان، ليلى تنسي، بن أوسعد يسين

من مستجدات القانون في ظل الجزائر الجديدة

الإفتتاحية

القانون كلمة يونانية الأصل تعني العصى المستقيمة لكن هذا لا يعني أنه يسير وفق منهج تابث نظرا لتمتعه بخاصية المرونة فهو يتطور بتطور المجتمع وكيف لا وهو المرآة العاكسة له وهنا بيت القصيد كما يقال فقد عرف التشريع الجزائري عدة مستجدات تدخل كلها في نطاق ما اصطلح على تسميته بالجزائر الجديدة المبنية على اسس و قيم جوهرية لا تخرج في فحواها بصفة عامة عن مبدأ المساواة بين الافراد دون ادنى تمييز بينهم والذي يشمل المساواة في الالتحاق بالوظائف العامة المساواة في الانتفاع بالمرافق العامة ناهيك عن تحمل الاعباء العامة كدفع الضريبة واداء الرسوم واداء الخدمة الوطنية . والقضاء على الفساد بمختلف اشكاله الادارية والمالية بصفة خاصة وبالتالي تكريس دولة الحق والقانون على أرض الواقع وليس حبرا على ورق كما كان الحال عليه في المرحل السابقة . وهده المستجدات امتدت لتشمل جميع الجوانب والمجالات القانونية بداية من بداية من التشريع الأساسي أي الدستور الذي يعد أسمى القوانين والذي أخر تعديل طرأ عليه كان بموجب الأمر 16-01 المؤرخ في مارس 2016 والمتضمن تعديل الدستور لسنة 2016 وصولا الى قطاع الصحة الدي جاء بضمانات جديدة للعاملين فيه

عرزور رضوان

تعديل الدستور يفرض مراجعة واسعة للعديد من القوانين الأساسية

أوضح رئيس المجلس الدستوري، كمال فنيش، يوم الثلاثاء بالجزائر العاصمة، أن التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء الشعبي شهر نوفمبر المقبل يفرض مراجعة واسعة للعديد من القوانين الأساسية لجعلها تتماشى مع الدستور الجديد.

وخلال تدخله على أمواج الإذاعة الجزائرية، أكد السيد فنيش أن تعديل الدستور الذي يعد "خطوة أساسية على درب الجمهورية الجديدة، ستليه مراجعة واسعة للترسانة القانونية المسيرة لنظام الانتخابات والأحزاب والجمعيات وغيرها حتى تتماشى مع الدستور الجديد".

ومن بين أهم هذه القوانين التي يتعين إعادة النظر فيها في المرحلة المقبلة، ذكر السيد فنيش قانون الانتخابات الذي شرع في إعداد مسودة تعديله من قبل لجنة وطنية نصبها رئيس الجمهورية شهر سبتمبر الجاري، بالإضافة إلى القوانين المسيرة للأحزاب السياسية والجمعيات وكذا قانوني الولاية والبلدية، إلى غير ذلك من النصوص المرتبطة بالقانون الأسمى للبلاد.

كما عاد السيد فنيش للحديث عن أهم ما جاء به الدستور الجديد في طبعته المعدلة التي ستعرض للاستفتاء الشعبي في الفاتح من نوفمبر القادم، وعلى رأسها إنشاء محكمة دستورية بدلا عن المجلس الدستوري الحالي، والتي سيكون من بين صلاحياتها الواسعة "التدخل في النقاش السياسي من أجل تفادي شلل المؤسسات الدستورية".

و ستضطلع هذه الهيئة المستحدثة بدور "الضامن للاستقرار" من خلال تكريسها لـ"الفصل المرن بين السلطات الثلاثة" و"فض النزاعات بينها بما يقي البلاد أزمات سياسية هي في غنى عنها ويعزز من أسس دولة القانون"، يقول السيد فنيش.

كما توقف رئيس المجلس الدستوري، في سياق ذي صلة، عند مسألة إخطار المحكمة الدستورية التي تندرج ضمن أهم الصلاحيات المسندة إليها، وهو إجراء يحق للجهات المخولة قانونا (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمة، رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة) من أجل تفسير الأحكام الدستورية، وهو ما من شأنه "تجنيب البلاد الكثير من الأزمات المحتملة التي قد تنجم عن حدوث لبس أو سوء تفسير".

وفي هذا الصدد، تطرق السيد فنيش إلى مسألة استقلالية القضاء التي "خصها المؤسس الدستوري بحيز هام في مشروع التعديل" من خلال إعادة النظر في تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء.

ويعد استبعاد وزير العدل، لكونه محسوبا على السلطة التنفيذية، يضاف إليه رفع عدد القضاة المنتخبين (الذين تبلغ نسبتهم في الدستور الجديد 75 بالمائة من إجمالي أعضاء المجلس)، "دليلا آخر على حرص المؤسس الدستوري على ضمان أقصى حد من الفصل بين السلطات وتكريس استقلالية الجهاز القضائي".

وعرج رئيس المجلس الدستوري أيضا على مختلف الهيئات والمؤسسات الرقابية والاستشارية التي سيتم دسترتها أو إنشاؤها بمقتضى الدستور الجديد، والتي تعكس --كما قال-- "النية الصادقة في تحقيق المطالب المرفوعة من قبل الشعب".

ومن بين ما تم استحداثه في هذا المنحى، "المرصد الوطني للمجتمع المدني" الذي يعد هيئة استشارية تترجم "حرص الدولة على تفعيل دور الحركة الجمعوية من خلال إشراكها في تسيير الشأن العام، خاصة بعد الالتزام الذي أبدته خلال أزمة كوفيد-19 والدور الذي لعبته إلى جانب السلطات العمومية في هذا الصدد".

29/09/2020

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

المجلس الشعبي الوطني : النواب يصادقون على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور

صادق نواب المجلس الشعبي الوطني، هذا الخميس، بالإجماع، على مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، وهذا خلال جلسة علنية خصصت للتصويت على نص القانون، ترأسها رئيس المجلس، سليمان شنين، بحضور الوزير الاول، عبد العزيز جراد...

ومن المقرر أن يعرض نص القانون على مجلس الامة لاحقا للمصادقة عليه. ويتوزع مشروع التعديل الدستوري الذي بادر به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على ستة محاور صيغت على ضوء العناصر التي استخرجتها لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور من الاقتراحات التي تلقتها من مختلف الشرائح الاجتماعية والشخصيات الوطنية والقوى السياسية والتي بلغ عددها 5018 مقترح.

ويتعلق الباب الأول بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري والباب الثاني بالحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات والباب الثالث بتنظيم وفصل بين السلطات فيما يرتبط الباب الرابع بمؤسسات الرقابة والباب الخامس بالمؤسسات الاستشارية والباب السادس بالتعديل الدستوري.

وبخصوص الباب المتعلق بالفصل بين السلطات (الثالث) فقد كرس النص منصب رئيس الحكومة إذا أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية، مقابل منصب الوزير الأول، إذا أسفرت هذه الانتخابات عن أغلبية رئاسية، مع النص على تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية وتمكينه من تشكيل حكومته وإعداد برنامجه.

وأدرج مشروع التعديل الدستوري من جهة اخرى مادة جديدة (213) من الباب الخامس المتعلق بالهيئات الاستشارية، وتتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ومن بين مهامه الأساسية تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني.

و يساهم ذات المرصد، حسب نص المادة، في "ترقيه القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة"، و"يشارك المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية...".

كما تطرق مشروع التعديل الدستوري إلى الدور المنوط مستقبلا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أضيف الى اهتماماته مجال البيئة، حيث تم ترقية هذه الهيئة لتتمكن من لعب دور استشاري "رائد" في صناعة القرار وتعزيز الحوار بين مختلف فئات المجتمع.

ووفقا للمشروع أيضا فقد تمت دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية والتصريح بالممتلكات في بداية الوظيفة أو العهدة وعند انتهائها لكل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة، أو منتخب أو معين في البرلمان، أو منتخب في مجلس محلي مع إلزام السلطات العمومية باحترام الحكم الراشد وفرض احترامه في تسيير الشؤون العمومية ومعاقبة القانون لاستغلال النفوذ.

هذا وتضمن المشروع كذلك إدراج مادة جديدة (218) في بابه الخامس ذات الصلة بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا والتي تعد بمثابة هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي.. .

10/09/2020

الإذاعة الجزائرية
www.radioalgerie.dz

الأمر المشدد للعقوبات على عصابات الأحياء يصدر في الجريدة الرسمية

صدر في العدد الأخير من الجريدة الرسمية الأمر المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها والذي يسمح بمعاقبة هذه العصابات بالحبس من 3 إلى 10 سنوات وتغريمهم ماليا حفاظا على الأمن العام وسلامة الضحايا.

وينص الأمر رقم 20 -03 المؤرخ في 30 أوت 2020، المتعلق بالوقاية من عصابات الأحياء ومكافحتها، أن "عصابة أحياء" هي "كل مجموعة تحت أي تسمية كانت، مكونة من شخصين (2) أو أكثر، ينتمون إلى حي سكني واحد أو أكثر، تقوم بارتكاب فعل أو عدة أفعال بغرض خلق جو انعدام الأمن في أوساط الأحياء السكنية أو في أي حيز مكاني آخر، أو بغرض فرض السيطرة عليها، من خلال الاعتداء المعنوي أو الجسدي على الغير أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو المساس بممتلكاتهم، مع حمل أو استعمال أسلحة بيضاء، ظاهرة أو مخبأة".

وحسب نفس النص يشمل "الاعتداء المعنوي كل اعتداء لفظي من شأنه أن يخلق الخوف أو الرعب لدى الغير، كالتهديد أو السب أو الشتم أو القذف أو الترهيب أو الحرمان من حق".

كما حددت نفس المادة معنى " السلاح الأبيض" المتمثل في " كل الآلات والأدوات والأجهزة القاطعة أو النافذة أو الراضة، وجميع الأشياء التي يمكن أن تحدث ضررا أو جروحا بجسم الإنسان، أو تشكل خطرا على الأمن العمومي كما هي محددة في التشريع والتنظيم المتعلقين بالأسلحة الساري المفعول ".

وينص الفصل الخامس المتضمن أحكام جزائية على عقوبات بالحبس " من ثلاث (3) سنوات إلى عشر (10) سنوات وبغرامة من 300.000 دج إلى 1.000.000 دج كل من ينشئ أو ينظم عصابة أحياء، ينخرط أو يشارك، بأي شكل كان، في عصابة أحياء، مع علمه بغرضها أو من يقوم بتجنيد شخص أو أكثر لصالح عصابة أحياء".

وتضيف المادة 23 أنه " يعاقب بالحبس من عشر (10) سنوات إلى عشرين(20) سنة وبغرامة من 1.000.000دج إلى 2.000.000دج كل من يرأس عصابة أحياء أو يتولى فيها أية قيادة كانت.

لجنة وطنية للوقاية من عصابات الأحياء

كما "يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 200.000 إلى 500.000 دج كل من يشجع أو يمول عن علم، بأي وسيلة كانت، عصابة أحياء أو ينشر أفكارها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو يقدم لعضو أو أكثر من أعضاء عصابة أحياء، مكانا للاجتماع أو الإيواء، أو من يخفي عمدا عضو من أعضاء عصابة أحياء، وهو يعلم أنه ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الأمر، أو أنه محل بحث من السلطات القضائية، أو من يحول عمدا دون القبض على عضو من أعضاء عصابة أحياء أو يساعده على الاختفاء أو الهروب".

ومن بين آليات الوقاية من عصابات الأحياء التي نص عليها هذا الأمر يتم "إنشاء لجنة وطنية للوقاية من عصابات الأحياء "، التي ترفع تقريرها السنوي إلى رئيس الجمهورية وعرضه على الحكومة ومتابعة تنفيذها من طرف السلطات العمومية المختصة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فضلا عن اللجنة الولائية للوقاية من عصابات الأحياء، والمتمثل دورها لاسيما في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للوقاية من عصابات الأحياء على المستوى المحلي والرصد المبكر لنشاطات هذه العصابات وإخطار السلطات المعنية بذلك.

ك.ب

03/09/2020

الوقاية مفتاح جرائم الاختطاف

رافعت رئيسة المفوضة الوطنية لحماية وترقية الطفولة مريم شرفي من أجل تكريس مبدأ الوقاية من جرائم الاختطاف في الجزائر، وهو أهم ما جاء به مشروع القانون المتعلق بالوقاية من جرائم الاختطاف ومكافحتها، مشددة على ضرورة التحلي بثقافة التبليغ عن الأطفال في خطر وتقاسم كل من الدولة والمجتمع المدني والأسرة والمدرسة مسؤولية حمايتهم.

قالت السيدة مريم شرفي في لقاء خصت به "الخبر" أن تعزيز الترسانة القانونية بقانون خاص بالاختطاف يرجع لبعض النقائص الموجودة ضمن قانون العقوبات ، حيث تبين من خلال تطبيقه أنه يقوم على الجانب الردعي وغفل عن أشياء أخرى "نظرا لخطورة جريمة الاختطاف، فرض المشرع الجزائري عقوبات مشددة ضد المختطفين من خلال المادة 293 مكرر لقانون العقوبات، حيث يعاقب بالسجن المؤبد كل من يرتكب جريمة اختطاف أو محاولة اختطاف عن طريق العنف أو التهديد والاستدراج، بينما تشدد العقوبة إلى غاية الإعدام إذا نتج عن الجريمة تعدي جنسي أو طلب فدية أو القتل، لكن هذا القانون يركز على الردع، وما جاء به مشروع القانون الجديد كفيل بوضع حد لجرائم الاختطاف وحماية أطفالنا".

ويرتكز مشروع قانون الاختطاف الجديد حسب المفوضة مريم شرفي على مبدأ الوقاية قبل وقوع جريمة الاختطاف بتحمل الجميع مسؤولية حماية الطفل بالتبليغ عن الأخطار الجسدية والنفسية التي يتعرض لها سواء دخل الأسرة أو المحيط، تقول المفوضة" أعطى المشرع للوقاية أهمية كبيرة في القانون الجديد، لمكافحة جريمة الاختطاف، وهذه مسؤولية كل من الدولة والمجتمع المدني، ولا أنسى أيضا دور الأسرة في خلق جو من الحوار والتواصل بين أفرادها. فعلى العائلات التعرف على مشاكل أبنائها قبل فوات الأوان".

مرافقة الضحايا بعد التعرض للاختطاف مبدأ كرسه أيضا القانون الجديد، حيث سيخضع ضحايا الاختطاف لعلاج طبي ونفسي "يعيش الصدمة حتى من تعرض لمحاولة اختطاف، ويجب متابعته نفسيا وطبيا ليعيش حياة طبيعية فمابالك لو وقعت جريمة مع العنف الجنسي". توضح المفوضة.

وتعتبر اليقظة والإنذار المبكر من أهم آليات الوقاية من جرائم الاختطاف وفقا لقانون الطفل، وحول هذه النقطة ذكّرت شرفي بالرقم الأخضر المجاني للإخطار عن أي مساس بحقوق الطفل 1111، حيث تتكفل مصالح الوسط المفتوح بالتواصل مع الأسر وأولياء التلاميذ والمدارس.

رزيقة اردغال

10/10/2020

حقوقيون يؤكدون غياب الضمانات الحقيقية للمبلغين
سرية التبليغ عن الجريمة.. حق غائب أخرس الشهود

ساهمت التكنولوجيا الحديثة في نشر ثقافة التبليغ من قبل بعض الشباب الذين أظهروا شجاعة في فضح اعتداءات وحوادث كانوا شهود عيان لها بعد أن وثّقوا تفاصيل الجريمة ومجرياتها بهواتفهم المحمولة. وكان حادث المرور الذي وقع شهر جوان الماضي، على مستوى الطريق السريع العاصمة زرالدة، والذي تسبب فيه 4 أشخاص طائشين من خلال مراوغة سيارة والتسبب في انقلابها، وإدخال سائقها المستشفى، من أكثر الأساليب الحضارية في التبليغ ضد الجرائم والفساد.

ورغم استغلال التكنولوجيا في كشف الفساد الإداري أو الجرائم التي يرتكبها الأشخاص سواء ضد الأفراد أو المجتمع ككل أو مؤسسات عمومية، وخاصة، إلا أن خوف المبلغ على حياته، في ظل نقص ... الضمانات لحمايته دفع الكثرين الى التزام الصمت

حقوقيون.. لابد من ضمانات لحماية المبلغ

شكاوى بالجملة تستقبلها مراكز الشرطة والدرك والمحاكم، ولكن أصحابها وهم أغلبهم ضحايا، ينسحبون في صمت ويلفهم الخوف، وبعضهم يتفاجؤون بانتشار خبرهم بمجرد أن وطأت أقدامهم مصلحة التبليغ بسرعة البرق، ومن المبلغين من بمجرد التفكير في الكشف عن فساد أو عصابات، يقابلون بالتخويف حتى من طرف مسؤولين وموظفين في مؤسسات كان عليهم أن يكونوا أول من يحمي هذا التبليغ!

وناشد أصحاب الجبة السوداء وبعض الحقوقيين، في تصريح لـ"الشروق"، الجهات العليا والأمنية بتجسيد ضمانات حقيقية وصارمة للمبلغ، وتطبيق ما جاء في قانون مكافحة الفساد، الذي يؤكد على حماية المبلغ بكل الأساليب بما فيها تغيير مقر سكنه، وقال هؤلاء إن مافيا الأحياء والتي حث رئيس الجمهورية على محاربتها، هي فساد له جذور وامتدادات، وإن "بلطجية" الأحياء الشعبية، لديهم من يحميهم في الخفاء، ويملكون مصادر وأعينا في الكثير من الأماكن، وهذا بسبب فساد طال حتى موظفين في مؤسسات الدولة.

حماية المبلغ.. منصوص عليها قانونا لكنّها غير مطبقة واقعيا

غياب حماية الضحية والمبلغ، زرع في المجرمين وعصابات الأحياء الثقة، وهذا ما أكده حسان براهمي، محامي لدى مجلس الجزائر، الذي استغرب أن ضمانات الحماية للمبلغ موجودة في قانون مكافحة الفساد، لكنها غير مجسدة وغير مطبقة على ارض الواقع، ودعا إلى إخفاء هوية المبلغ عن العصابات وإعطائه اسم وهوية أخرى وتوفير الحماية من طرف الأمن.

وفي السياق، يرى المحامي سليمان لعلالي، أن الحماية للمبلغ سلوك مسؤول يجب أن يعاقب كل من يتساهل في تعريض المبلغ أو الضحية لخطر المبلغ عليه، وتأسف لوجود من أسماهم بـ"العملاء" الذين انتشروا في كل مكان بسبب الفساد وعدم الرقابة الشديدة والعقاب الصارم.

ويلجأ بعض رؤساء عصابات الأحياء و"البلطجية" حسب بعض المحامين، إلى زرع عيون المراقبة والحماية لهم من خلال مسك زلات ونقاط ضعف على بعض الأشخاص وهم موظفون في أماكن حساسة، إما بتصويرهم وهم في وضعيات مخلة بالحياء أو تزويدهم بالمخدرات والحبوب المهلوسة.

وهيبة سليماني

12/09/2020

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

قانون جزائري يدعم "الجيش الأبيض".. ويحمي المرضى بمنشآت الصحة

قانون جزائري يدعم الجيش الأبيض ويحمي المرضى بمنشات الصحة

وقع الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، الأحد، الأمر المعدّل والمتمم لقانون العقوبات، الذي صادق عليه مجلس الوزراء، والخاص بحماية العاملين في قطاع الصحة.

وتضمنت الأحكام الجديدة "توفير الحماية الجزائية لجميع المستخدمين بالمؤسسات الصحية العامة والخاصة من الاعتداءات اللفظية والجسدية، وكذلك معاقبة تخريب الأملاك العقارية والمنقولة لمؤسسات الصحة، واستغلال شبكات التواصل الاجتماعي للمسّ بكرامة المريض والاحترام الواجب للموتى"، وذلك حسبما جاء في بيان لرئاسة الجمهورية.

ونص الأمر على "وضع نظام عقابي ملائم لحماية مستخدمي قطاع الصحة أمام تزايد الاعتداءات اللفظية والجسدية التي يتعرضون لها خلال تأدية مهامهم"، إضافة إلى "ردع التصرفات المؤدية إلى المساس بكرامة المرضى والنيل من الاحترام الواجب نحو الأشخاص المتوفين عبر نشر الصور والفيديوهات"، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الجزائرية.

ونص الأمر على "وضع نظام عقابي ملائم لحماية مستخدمي قطاع الصحة أمام تزايد الاعتداءات اللفظية والجسدية التي يتعرضون لها خلال تأدية مهامهم"، إضافة إلى "ردع التصرفات المؤدية إلى المساس بكرامة المرضى والنيل من الاحترام الواجب نحو الأشخاص المتوفين عبر نشر الصور والفيديوهات"، وفق ما نقلت وكالة الأنباء الجزائرية.

ويهدف الأمر إلى "ردع انتهاك حرمة الأماكن غير المفتوحة أمام الجمهور داخل المؤسسات الاستشفائية، والردع المشدّد لأعمال تخريب الأملاك العقارية والمنقولة لمؤسسات الصحة، واستغلال شبكات التواصل الاجتماعي للمسّ بكرامة المريض والاحترام الواجب للموتى"، وذلك حسبما جاء في بيان لرئاسة الجمهورية.

ويهدف الأمر إلى "ردع انتهاك حرمة الأماكن غير المفتوحة أمام الجمهور داخل المؤسسات الاستشفائية، والردع المشدّد لأعمال تخريب الأملاك والتجهيزات الطبية".

والتجهيزات الطبية".

كما يتضمن الأمر عقوبات صارمة ضد المعتدين قد تصل إلى السجن المؤبد في حالة وفاة الضحية، بينما تتراوح عقوبة الحبس من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات في حالة الاعتداء اللفظي، ومن 3 إلى 10 سنوات في حالة الاعتداء الجسدي حسب خطورة الفعل.

وفيما يتعلق بالغرامات المالية، وعلاوة على العقوبة بالحبس من عامين إلى عشرة أعوام، تطبق غرامة مالية تقدر ب 3 ملايين دينار جزائري، ويضاف إليها طلب التعويض المقدم من طرف المنشأة الصحية المستهدفة.

وأكد ممثلو أربع نقابات لمهنيي القطاع (النقابة الوطنية للأساتذة الباحثين الاستشفائيين الجامعيين والنقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية والنقابة الوطنية للأطباء الأحرار والنقابة الجزائرية لشبه الطبيين) خلال ندوة صحفية حول تسيير أزمة تفشي كورونا منذ أيام أن هذا القانون "جاء لوضع حد لبعض مظاهر الاعتداء اللفظي والجسدي على الطواقم الطبية وشبه الطبية".

وكالات-أبوظبي

03/08/2020

sky news عربية

مختصون وخبراء يؤكدون أنّه بات خيارا لا بديل عنه

بعد نصف عام من توقف الدراسة.. التعليم عن بعد مغيّب بالجزائر

بات أمل انتهاء أزمة كورونا مستحيلا في ظل حالة الغموض الذي يشوب جوانب كثيرة من الحياة، خاصة مع تأجيل الدخول المدرسي والتذبذب في اتخاذ قرارات تحت ضغط الظرف الاستثنائي، مما يطرح تساؤلا مشروعا من قبل بعض الخبراء والمختصين في قطاع التعليم، يتعلق بضرورة وحتمية التعليم عن بعد وجعله بديلا عن التعليم الحضوري في المدارس؟".

وفِي المقابل، يؤكد بعضهم على ضرورة إطلاق نداء إلى شركات المعلوماتية، والفاعلين في المجال التكنولوجي الأجانب والجزائريين لتقديم الحلول والوسائل لبدء سباق مع الزمن وتجسيد التعليم عن بعد ولو بنسبة 20 بالمائة كضرورة لابد منها.

التعليم عن بعد بات حتمية وحلا كليا

قال خبير المعلوماتية يونس قرار، إن التعليم عن بعد بات حلا كليا، ويستدعي نجاحه طرح كل الجوانب البيداغوجية والتقنية والتنظيمية، واستدراك نقائص البنية التحتية التي يمكن من خلالها تحقيق التعليم عن بعد عبر منصات الكترونية والربط ما بين المدارس والثانويات.

ونظرًا للتأخر المسجل، فيما يخص التحضير لهذا التعليم، أكد خبير المعلوماتية، يونس قرار، أنه يتعين على وزارة التعليم الاستعانة بخبرة الفاعلين في المجال وشركات الرقمنة، متوقعا تطوّر أزمة فيروس كورونا، بتسجيل موجة ثانية قريبا، في حين تنتشر تساؤلات عديدة عن موعد الدخول المدرسي الرسمي وحالة التذبذب في القرارات، بينما تكتفي تصريحات رسمية حسب قرار بالقول "لا نلعب بمصير أولادنا".

والمصير في رأيه، لا تحققه حلول سحرية، لأنه في حال عودة موجة أخرى لكورونا "لن نذهب إلى المدرسة، وستكون سنة دراسية بيضاء، وإن لجأت وزارة التعليم للحلول الترقيعية، فلن تزيد إلا الارتباك والتشويش والقلق لدى التلاميذ.

وقال قرار إن من حسن حظ الطلبة والتلاميذ، أن الحجر الصحي المفروض للوقاية من كورونا بدأ في السداسي الأخير للعام الدراسي، وعلى الوزارة الوصية أن تدخل في سباق مع الزمن لتلحق بركب البلدان الأخرى التي حضرت منذ سنوات للتعليم عن بعد، وجعلته حلا تكميليا للتعليم الحضوري...

لا بد من تزويد المدارس بالإنترنت وفتح منصات التعليم الالكتروني

ودعا المتحدث الحكومة إلى الاعتماد رسميا، منذ الآن، على التعليم عن بعد ليس كحل لمواجهة الظرف الاستثنائي لكورونا، بل كضرورة تحتّمها علينا الرقمنة ومستجدات العالم.

ويناشد المختص رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لتزويد المدارس بالإنترنت، مع مباشرة تكوين الأساتذة في هذا المجال، في أقرب الآجال، وذلك لمعرفة المحتوى الرقمي وكيفية التحكم التقني في الوسائل الحديثة، وتوجيه دعوى للخبراء والمختصين في التكنولوجيا والرقمية، لطرح برامجهم وطرق فتح منصات التعليم الالكتروني، سواء كان هؤلاء الخبراء أجانب أم جزائريين في الخارج أو داخل التراب الوطني وفِي الجنوب كما في الشمال، على أن تعطى أيضا فرصة للشركات المستثمرة في السبورات الالكترونية، لما لها من ميزة إلقاء الدروس بتقنية الوسائط المتعددة "ميلتي ميديا".

الجزائر غير مؤهلة الان للتعليم عن بعد

قال خبير المعلوماتية، الدكتور عثمان عبد اللوش، إن التعليم عن بعد لديه مزايا وعيوب ويتطلب أرضية رقمية وشبكة عنكبوتية وحواسيب معاصرة إضافة إلى تدفق الانترنت المقبول على الأقل وبدون انقطاع، على مستوى كل القطر الجزائري، بالإضافة إلى صيانة الشبكة بشكل دوري واحترافي.

وهيبة سليماني

21/09/2020

مختصون أرجعوا الظاهرة إلى انتشار مرض الزهايمر
انتشار مخيف لحالات الانتحار لدى المسنين في الجزائر

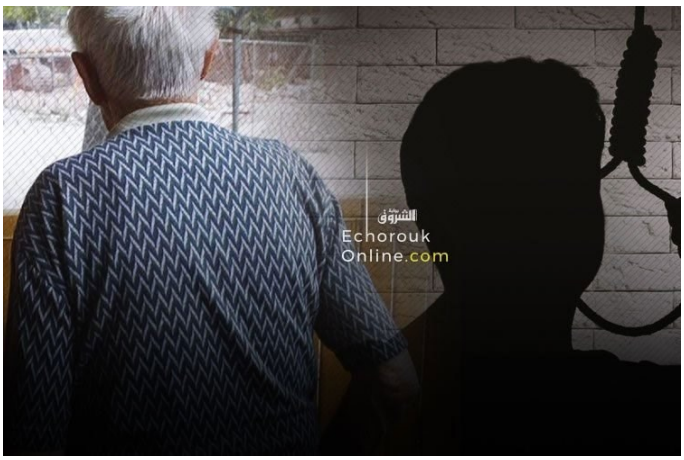

حالات انتحار عديدة أسبابها مختلفة، وقعت خلال فترة الحجر الصحي، ضحاياها شيوخ وكهول على غير المألوف، ففي المعتاد كانت حالات الانتحار مرتفعة عند فئة الشباب والمراهقين وهم من كانوا يقدمون على الانتحار ووضع حد لحياتهم سواء شنقا أم حرقا أم من خلال تناول أدوية سامة، أم عن طريق الإلقاء بأنفسهم من أماكن عالية، لكن في هذه المرة اختلف الأمر، فحسب ما لاحظناه مؤخرا أنّ عدد حالات الانتحار ارتفع عند فئة كبار السن، الأمر الذي جعل المختصين يجزمون بأن "كورونا" هي السبب الرئيسي في ارتفاع عدد حالات الانتحار وبالأخص لدى المسنين..

كثيرة هي حوادث الانتحار التي نسمع عنها يوميا ونقرأ عنها في مختلف وسائل الإعلام وحتى على مواقع التواصل الاجتماعي، لكن الغريب فيها هو ظهور حالات انتحار متعددة لدى فئة معينة من المجتمع تتعلق بالمسنين، الذين صنعوا الحدث مؤخرا، في الطرق التي اختاروها ووضعوا عن طريقها حدا لحياتهم، آخرها كانت حالة الانتحار التي شهدتها مدينة قسنطينة نهاية الشهر الماضي، حيث أقدم شيخ في السبعينيات من عمره على الإلقاء بنفسه من أعلى جسر سيدي مسيد بقسنطينة لأسباب مازالت مجهولة، وقبل ذلك قام كهل في الخمسينيات من عمره بتناول كمية كبيرة من الأدوية ودخل بعدها إلى العناية المركزة قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة هناك، دون الحديث عن حوادث الانتحار الأخرى التي وقعت في كل من ولاية سكيكدة، حين قام خلال شهر رمضان المنصرم شخص في الستينيات من عمره بشنق نفسه في غرفة منزله العائلي الواقع في منطقة رمضان جمال، أين عثر عليه أبناءه جثة هامدة معلقة في السماء، لتتعالى أصواتهم حينها بالبكاء ملقين اللوم على والدتهم حيث كانوا يقولون حينها "أنت السبب في انتحاره.. كرهتيلو حياتو"، وبعدها بأيام عرفت ولاية وهران حادثة مماثلة، حيث تم العثور على رب عائلة في السبعين من عمره مشنوق داخل حمام المنزل، وبعد فتح تحقيقات في القضية، بعدما اعتقدت المصالح الأمنية أنه تعرض للقتل، عثرت زوجته على رسالة في أغراضه أخبرهم فيها أنه سيقدم على الانتحار وحدد لهم التاريخ الذي سيقدم على فعلته، كما ذكر أنه صار غير قادر على إعالة عائلته باعتباره كان يعمل إسكافي وبعدما توقف عن العمل بسبب جائحة كورونا وتعليق جميع النشاطات التجارية، لم يتحمل الأمر واختار أن يضع حدا لحياته بهذه الطريقة المؤلمة..

بن عيسى لامية: الزهايمر والحجر المنزلي من أهم أسباب انتحار المسنين

وللاستفسار أكثر عن الأسباب التي دفعت بهذه الفئة للإقدام على الانتحار، خاصة خلال فترة الحجر الصحي اتصلنا بالأخصائية النفسانية لامية بن عيسى التي صرّحت في حديثها مع "الشروق"، أنّ الزهايمر من أهم أسباب انتحار كبار السن، خاصة وأنه كما صرحت المتحدثة يؤدي للخرف، كما يؤذي المهارات العقلية والاجتماعية مما يؤدي إلى إعاقة الأداء اليومي في الحياة العادية، ويجعل المصاب به يفكر في أمور خيالية، باعتباره يؤدي إلى تراجع مستمر في الذاكرة وفي القدرات العقلية الذهنية، وأضافت بن عيسى أنه خلال فترة الحجر الصحي ارتفعت حالات الإصابة بالزهايمر بسبب اليأس، والذي كثيرا ما يعزى إلى اضطراب نفسي مثل الاكتئاب، وفي أغلب الأحيان ما تلعب عوامل الإجهاد مثل الصعوبات المالية أو موت شخص عزيز أو المشكلات في العلاقات الشخصية دورا في ذلك، وهو ما وقع خلال فترة الحجر الصحي، حيث أن أغلب المسنين تعرضوا هم أم أحد معارفهم أم أقاربهم إلى الإصابة بفيروس كورونا، ومنهم من ماتوا به، وهو ما جعلهم يدخلون في حالة هستيرية خوفا من أن يصيبهم فيروس كورونا ويموتون من دون أن يحضر أي شخص لجنازتهم، فاختاروا الانتحار على أن يكون الفيروس هو السبب في وفاتهم، بالإضافة إلى عوامل أخرى كثيرة كانت دافع رئيسي إلى انتحار كبار السن.

آمال عيساوي

14/10/2020

اليومي الشروق
إخبارية وطنية

العنف ضد المرأة الإعلام والإعدام في الجزائر

حالة شيماء -19 سنة – التي تم الاعتداء الجنسي عليها وقتلها، ثم إحراق جثتها في العاصمة لم تكن الوحيدة، فقد تكلمت الصحافة في نهاية الأسبوع نفسه تقريبا عن حالة السيدة التي قتلها زوجها الكهل ببندقية صيد في إحدى المناطق الريفية في الشرق الجزائري. فتاة أخرى وجدت مقتولة ومفحمة الجثة في ولاية سطيف. حالات يتم الترويج الإعلامي لها من قبل مختلف الوسائط، تعطي الانطباع للمواطن الجزائري بانتشار كبير للعنف المسلط ضد المرأة تحديدا. في غياب إحصائيات رسمية طويلة المدى، تقيس لنا بشكل قطعي، مدى انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة داخل المجتمع الجزائري، التي ذكرت بصددها 39 حالة قتل منذ بداية السنة الحالية. على الرغم من أن كل ما يملكه الجزائري من معطيات حول ظاهرة العنف بصفة عامة، وضد المرأة تحديدا هي إحصائيات مجزأة، قد تكون لفترة قصيرة -شهور -في أحسن الأحوال-تحاول قياس انتشار الظاهرة، بعد تسجيل حالات عنف تهز الرأي العام، كما هو حاصل هذه الأيام، لتسكت عنها بعد ذلك. الأهم من الإحصائيات ربما، التي يمكن الوصول إليها حتى ولو بشكل غير رسمي، هو غياب الدراسات العلمية الرصينة التي تتطرق للظاهرة بالبحث والتقصي، إذا استثنينا بعض الأطروحات الجامعية التي يشرف عليها الأساتذة، وينجزها الطلبة للحصول على شهادات التخرج، لنكون بذلك امام أحد نقائص الحالة الجزائرية، غياب البحث العلمي، لترشيد النقاشات الاجتماعية وتوجيهها...

الترويج للإعدام كوسيلة قصاص، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار تجربة الكثير من المجتمعات التي حاربت الجريمة من منابعها، وليس في تجلياتها الأخيرة، تمكنت من التخفيف منها بدرجات كبيرة، لكنها لم تقض عليها نهائيا، كما هو حاصل في مجتمعات أوروبا الشمالية، لا كما تفعل مجتمعاتنا التي تريد الانتقام من الجاني وإعادة نشر سلسلة العنف بإعدامه. مجتمعات تؤمن بأن العنف منتوج مجتمعي يفسر بظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية مركبة، يجب أن لا تختصر في الانتقام من الجاني، الذي قد يكون في الغالب ضحية، تعرض لعنف، يعيد إنتاجه في مرحلة ما من حياته، عندما تتوفر بعض الشروط، التي يجب البحث عنها للتحكم فيها. وضع انتبه له المشرع الجزائري، الذي علق تطبيق عقوبة الإعدام منذ بداية التسعينيات. بعد حادثة تفجير مطار العاصمة في صيف 1992. في عز الأزمة الأمنية والسياسية التي عاشها البلد، على الرغم من أن القضاء الجزائري ما زال ينطق بحكم الإعدام لحد الساعة، من دون أن تصل به الجرأة إلى إلغائه من قانون العقوبات الجزائري، كما يُطالب به الكثير من المؤسسات الحقوقية الدولية، وبعض القوى السياسية والاجتماعية المحسوبة على التيارات العصرية، بما فيها الحركة النسوية، حتى وهي تتضامن مع العائلات المفجوعة...

فالضحية في هذه الحالة الذي نتكلم عنها -شيماء- تعرضت مرة أولى لاغتصاب جنسي من قبل من وعدها بالزواج. وعمرها لا يتجاوز 16 سنة، تسكن حيا قصديريا – عشوائيا. من عائلة فقيرة وأم مطلقة عاطلة عن العمل، وأب مزواج وغائب تماما عن المشهد، لم يظهر ولو مرة واحدة للكلام عن قتل وحرق ابنته التي تعرضت لاغتصاب ثان في غياب من كان يفترض حمايتها، باختصار نحن أمام مشهد كارثي على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، داخل ما يشبه المدينة التي تتكدس فيها أغلبية الجزائريين - وهم يعيشون تحولات من كل نوع، بعد انتقالهم السريع للعيش في هذه المدينة – الغابة التي اختفت فيها أشكال التضامن الريفي، التي تعودوا عليها، من دون أن ينتجوا قيم ومعاملات المجتمع العصري الذين يعيشون بعض مظاهره الخارجية. مدينة – غابة، لا يقتصر العنف ضد المرأة والبنت على شوارعها وفضاءاتها العامة، بل داخل الفضاء العائلي والمدرسي، الذي تتعرض داخله البنت – والطفلة الصغيرة – إلى عنف متعدد الأشكال من أقرب الناس لها، كما يدل على ذلك الكثير من المعطيات الإحصائية، فالأب يعتدي والاخ يغتصب وزوج الأم يقوم بالشيء نفسه، وحتى المعلم والإمام. لم تفلت منه لا البنت المحجبة ولا السافرة. لا الكبيرة في السن ولا الصغيرة. ولا الطفل الصغير ولا المراهق. كدليل عن اضطراب مجتمعي في السلوكيات والقيم في حاجة إلى دراسة واتخاذ قرارات شجاعة متعددة الأوجه، يجب أن لا تختصر في ذلك الحل السحري، الإعدام.

ناصر جابي

11/10/2020

مدير مؤسسة "نقطة بوك" :

النشر الإلكتروني حتمية و ليس خيارا

أكد رضوان غضبان، مدير دار النشر »نقطة بوك«، أن جائحة فيروس كورونا قد غيرت عدة مفاهيم وسلوكيات وعادات، وكغيره من القطاعات، تأثر جراءها قطاع الثقافة بصفة عامة و النشر بصفة خاصة الأمر الذي حتم على الناشرين تكيف نشاطاتهم لضمان فاعليتهم في الميدان، وتواصلهم الدائم مع قرائهم.

كشف غضبان في تصريح لجريدة «الشعب»،عن حرصهم كدار نشر فتية ومحترفة، منذ بداية الجائحة على التأقلم ثقافيا، مع الوضع المستجد، من خلال ضمان بقاء نقطة بوك في الميدان والتواصل مع القراء والناشرين وتشجيعهم على البقاء في منازلهم والوصول إلى رغباتهم الثقافية من خلال تشجيعهم على القراءة، بتسطير برنامج عمل «استثنائي «لتطوير المؤسسة في مجال معاملتها مع المؤلفين و تواصلها مع القراء.

وعلى الرغم من أن المؤسسة انطلقت في مشروع الرقمنة قبل الجائحة يضيف غضبان ، إلا أن الأوضاع الراهنة جعلت هذا المشروع يسير بوتيرة أسرع، حيث تم الشروع أولا في الاستغناء عن المكتب لتجنب تنقل العدوى بين العمال، والعمل عند بعد وهذا قبل تطبيق الحجر من قبل السلطات العليا للبلاد.

لتقوم المؤسسة الثقافية التي تتخذ من ولاية باتنة مقرا مركزيا لها،- يضيف قائلا -باستغلال مختلف منصات مواقع التواصل من أجل الاجتماعات أو التحضير للعمل، إضافة إلى إطلاق تظاهرتين رقميتين الأولى وجهت للكتاب والثانية للقراء، وهذا لتشجيعهم على البقاء في منازلهم، حيث كانت الأولى مسابقة لكتاب جامع لخواطر وسم بمشاعر مقدسة، والثانية كانت عبارة عن مسابقة لتحدي القراءة الوطني أطلقت عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

وبخصوص التعامل مع الكتاب، كشف مدير الدار أنه » قد تم تسهيل عملية التعامل من خلال إمضاء العقد عن بعد ، وبالنسبة للتبادلات المالية فقد تم استخدام ما توفره مؤسسة بريد الجزائر من تطبيقات كتطبيق بريدي موب، وهذا لضمان تجنيب، كل متعاملي نقطة بوك أي احتكاك خارج منازلهم.«

واللافت في استراتيجية نقطة بوك خلال الجائحة هو تفعيل خاصية توصيل الكتب للمنازل، كبديل للتوزيع، وهذا عبر بريد الجزائر أو مؤسسات النقل السريع للبريد الخاصة، وهي العملية التي لاقت استحسانا كبيرا من طرف الجميع الأمر الذي ساعد كثيرا على مواصلة دار النشر لعملها في إطار احترام مختلف تدابير وإجراءات الحجر الصحي الثقافي.

كما حاولت مؤسسة نقطة بوك يضيف غضبان تدعيم الشباب في افتتاح مشروعاتهم الخاصة »ستارتاب«، وهي فكرة بادر بها أحد الشباب الجزائريين، والذي يعمل على تطوير و رقمنة توزيع الكتب، حيث تم الاتفاق معه على تبني المشروع من خلال التزام المؤسسة بالتعامل معه كأول مؤسسة نشر على المستوى الوطني يتعامل معها، وهذا دعما لأفكار وإبداعات الشباب، وأيضا تطويرا وتكيفا للمؤسسة مع الأوضاع الراهنة.

ودافع رضوان غضبان بقوة على فكرة ضرورة التوجه إلى النشر الإلكتروني كحتمية ثقافية أملتها جائحة كورونا ، حيث أكد أن «العصر الحالي أصبح عصر الانترنت وأن التوجه للنشر الإلكتروني ضرورة ملحة، مشيرا إلى مسعاهم في نشر بعض الكتب الكترونيا، ناهيك عن حرصهم الجاد على تطوير تطبيق يسهل عملية النشر والتوزيع سواء مع الكاتب أو القارئ، والذي سيحتوي على كل ما يحتاجه القارئ بخصوص الكتاب، وكذا كل ما يحتاجه القارئ، إضافة إلى إمكانية توصيل القارئ بكاتبه المفضل، وعدة امتيازات أخرى ستهل بل ستحدث ثورة في مجال النشر والتوزيع في الجزائر.«

كما ستوفر نقطة بوك قريبا تقنية بيع الكتب PDF، وبهذا تكون نقطة بوك قد استغلت حسب مديرها هذه الجائحة في تغير أوجه وملامح النشر وحاولت فعلا التقدم بالقطاع نحو الأمام، والتقدم بالمؤسسة تماشيا مع ما يتطلبه العصر الحالي.

وعلى الرغم من كل هذا يرى غضبان استحالة الاستغناء عن الكتاب الورقي، لما له من سحر وجاذبية وعراقة في نشر الثقافة ولترويج لها، غير أنهم حريصون جدا على القيام بتطوير آليات التوزيع تماشيا وما فرضته الظروف الحالية، التي لم تمنع –حسبه- من وضع استراتيجية ثقافية جعلت المؤسسة لا تبتعد عن القراء والكتاب، الأمر الذي أنقص نوعا ما من حدة هذا تأثير كورونا.

حمزة لموشي

14/06/2020

تداعيات كورونا تدخل الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر.

تسارع تهاوي نسبة النمو وانخفاض قيمة الدينار وارتفاع نسبة التضخم

سارع فايروس كورونا في إدخال الاقتصاد الجزائري في دوامة الخطر المحدق نظرا للمؤشرات المفزعة الأخيرة التي ظهرت في ارتفاع نسبة التضخم وانخفاض قيمة الدينار بفعل توقف نشاط القطاعات المنتجة في وقت يكافح فيه البلد تراجع عائدات النفط.

زادت خطورة الوباء على الاقتصاد الجزائري مع ظهور مؤشرات عن انخفاض النمو وقيمة الدينار في ركود نشاط الشركات فضلا على أزمة تراجع إيرادات الطاقة في بلد يعتمد بصفة مفرطة على عائدات النفط...

وأعلن الديوان الوطني للإحصاء عن "أرقام مقلقة" من انخفاض بنسبة 3.9 في المئة في إجمالي الناتج الداخلي في الربع الأول من 2020 إلى اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة في يوليو بعدما ثبتت عند 11.4 في المئة في نهاية 2019، حسبما كشف منصور قديدير الأستاذ المشارك في المدرسة العليا للاقتصاد في وهران.

وباستثناء قطاع الطاقة، انخفض إجمالي الناتج الداخلي بنسبة 1.5 في المئة في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة مقابل زيادة قدرها 3.6 في المئة للفترة نفسها من 2019، بحسب ديوان الإحصاء وهو هيئة حكومية...

ولم يتم تقييم خسائر القطاع الخاص بعد، لكن العديد من المتاجر المغلقة بما في ذلك المطاعم والمقاهي ووكالات الأسفار. وهي تواجه خطر الإفلاس بسبب إغلاقها منذ 19 مارس...

ويعتمد أكبر اقتصاد في منطقة المغرب العربي على عائدات النفط، مما يعرضه لتقلبات الأسعار، بسبب عدم تنويع الموارد.

وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، سيشهد الاقتصاد الجزائري انكماشا نسبته 5.2 في المئة هذا العام مع عجز في الميزانية هو الأعلى في المنطقة.

وأكد قديدير أنه ما لم يتم إجراء إصلاحات "سيدخل الاقتصاد الجزائري حتما مرحلة انكماش واللجوء إلى الاستدانة الخارجية سيصبح حتميا". وأضاف "سيتم الحجر على البلد وستفتح أبواب جهنم عليه وتخرج كل الشرور أعمال شغب وتطرف ديني...."

وتنبّأ الخبير الاقتصادي عبدالرحمن مبتول بأن "يتراجع احتياطي العملات الأجنبية إلى 37.21 مليار يورو مقابل تقديرات أولية بـ43.44 مليار يورو."

وبحسب الخبراء، فإن الحلول متوفرة لتفادي الانكماش، لكن أي حل سيتطلب إصلاحات جذرية. واقترح قديدير تخفيض معدلات فائدة، مع استقطاب الأموال المتداولة في القطاع غير الرسمي وخفض الضرائب اعتمادا على عدد فرص العمل الجديدة التي يتم خلقها

مؤشرات اقتصادية خطيرة

انخفاض الناتج الداخلي بنسبة 3.9 في الربيع الاول من 2020

اقتراب نسبة البطالة من 15 في المئة خلال يوليو 2020

ودعا إلى إطلاق مشاريع كبرى مثل استخدام الصحراء لبناء مناطق صناعية زراعية مع بنية تحتية للتجهيز، بالإضافة إلى توسيع شبكة السكك الحديدية إلى الجنوب، وكل ذلك باستخدام القوى العاملة المحلية المؤهلة.

واعترف مبتول بأن المحروقات ستبقى مصدر الإيرادات الرئيسي للسنوات الخمس أو العشر القادمة، مشيرا إلى أن خطة الخروج من الأزمة الاقتصادية يجب أن تستند إلى حوكمة جديدة ولا مركزية، تعتمد على خمسة أقطاب اقتصادية جهوية...وتواجه الجزائر أزمة سيولة حادة كشفها بوضوح اضطرار مكاتب بريد في العديد من مناطق البلاد، إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من فئة 50 و100 و200 دينار جزائري نتيجة افتقادها للسيولة المالية وللنقص الحاد للأوراق المالية...

10/08/2020

العرب

العودة إلى التمويل غير التقليدي أمر حتمي

عبد القادر بريش يؤكد للوسط

كشف رئيس المجلس الاستشاري، للمنتدى الاقتصادي الجزائري، عبد القادر بريش، أمس، أن العودة إلى خيار التمويل غير التقليدي، أصبح حتميا، نظرا للظرف الاستثنائي الذي تعيشه البلاد، نتيجة وباء كورونا المستجد، معتبرا أن هذا يتوقف على ما سيأتي به مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020، من جديد خاصة في باب النفقات، والإيرادات العامة، ورصيد عجز الموازنة العامة للدولة، دون نسيان أن قانون المالية الساري العمل به، قد ارتقب عجز في ميزانية الدولة، قد يصل في حدود 15 مليار دولار.

وأبرز بريش في تصريح خص به جريدة "الوسط"، أنه بالنظر إلى الظروف الحالية، والمعطيات المالية الحالية، خاصة فيما تعلق بتأثيرات جائحة وباء كورنا، على النشاط الاقتصادي، وتراجع نشاط العديد من المؤسسات الاقتصادية، من خلال تراجع حجم النشاط فيها، وتراجع رقم الأعمال والأرباح، سيكون له تأثير مباشر على حصيلة الجباية العادية، التي ستتأثر لا محالة، إضافة إلى هذا نظرا لتعهدات الحكومة، بإعفاء المداخيل أقل من30 ألف دينار، من IRG، إلى جانب تخفيض 50% من الضريبة على الدخل IRG، والضريبة على أرباح الشركات IBS، بالنسبة لمناطق الجنوب، كلها أمور ستحتم على الدولة، انتهاج هذا الخيار مؤقتا، لتسيير المرحلة القادمة.

ومن جهة ثانية، أعرب المتحدث ذاته، أن جائحة كورونا التي أصابت دول العالم بالشلل، قد رافقها انخفاض حاد لأسعار البترول، ما ترتب عنه من انخفاض في الجباية البترولية، بحوالي 50%، وبالتالي الوضع الراهن، يفرض علينا الخضوع لتوجهات سوق البترول، وفق ما تؤول إليه الأمور، حيث قد يكون متوسط سعر البترول للسداسي الثاني من سنة2020 ، في حدود 35 دولار للبرميل، هذا في حال بدأ الاقتصاد العالمي في العودة إلى النشاط، والتعافي التدريجي، لتبدأ السوق البترولية، في العودة الاستقرار التدريجي، بالتخلص من المخزون الفائض، وعودة الطلب إلى الانتعاش خاصة في الاقتصاد الصيني.

ومنه فإن العودة إلى التمويل غير التقليدي، يصبح حتمية، على حد قوله، بالرغم انه لا يعد طوق نجاة و خيارا أمثلا بالنسبة للجزائر، بل قد يكون أحد الحلول الظرفية، لاستمرار تغطية عجز الميزانية العامة للدولة، رغم بعض السلبيات التي قد يحملها هذا النوع من التمويل، كارتفاع حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، مع زيادة معدل التضخم.

وذكر الخبير الاقتصادي، في هذا الخصوص، أنه قد لوحظ أن الكثير من الدول المتقدمة، تقوم بهذا الإجراء، وهو ضخ مبالغ مالية، في الاقتصاد، من أجل تحفيزه وضمان السيولة، واستمرار المؤسسات الاقتصادية في النشاط ،على غرار ما فعلت كل من الولايات المتحدة، حيث ضخت 2,2 تريليون دولار، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، الذي ضخ 1040 مليار اورو، وكذا اليابان بـ 400 مليار دولار، بهدف تعويض الخسائر المترتبة عن جائحة كوبونا، وتحفيزالاقتصاد، وللخروج من أزمة الركود الاقتصادي.

التمويل غير التقليدي أفضل من المديونية الخارجية

أكد ذات المتحدث المختص في الشؤون الاقتصادية، أن خيار اللجوء إلى التمويل غير التقليدي، يبقى خيارا أفضل من اللجوء إلى المديونية الخارجية، في هذه الفترة، خصوصا و أن حجم الدين الداخلي في الجزائر، يقدر بـ 46% من الناتج الداخلي الإجماليPIB، حيث يبقى في مستوى مقبول، وهو دون 60%، من الناتج الداخلي الإجماليPIB، منوها بالمناسبة، أنه من المتوقع أن لا يكون حجم التمويل غير التقليدي كبيرا جدا، هذه المرة، بالنظر إلى تقلص عجز الموازنة، نتيجة تطبيق إجراءات التقشف، وترشيد النفقات، وتقليص ميزانية التسيير ب30%،

في حين شدد نفس المصدر، خلال حديثه مع "الوسط"، على ضرورة إدارة ملف التمويل غير التقليدي، بشفافية، مشيرا أن على الحكومة الإفصاح، وإتاحة المعلومات، حول حجم المبلغ الذي تم طبعه، منذ اعتماد هذا الإجراء، نهاية 2017، بالإضافة إلى المبلغ الذي سيتم طبعه، لتغطية العجز في ميزانية الدولة، في قانون المالية التكميلي لسنة 2020، والذي ستكون حكومة جراد، مسؤولة عليه، بصفة خاصة، وبالتالي عليها العمل على استدامة المالية العامة، من خلال البحث على موارد مستقرة، ومستدامة لتمويل ميزانية الدولة.

مريم خميسة

01/05/2020

تاريخٌ عثمانيٌّ ليس مثاليًّا ولكنّه ليس احتلاليًّا

يقول الدكتور محمد حرب، رئيس المركز المصري للدراسات العثمانية، في مقدمة كتابه: العثمانيون في التاريخ والحضارة، الصّادر سنة 1994م: "دولة العثمانيين أطول دولةٍ في التاريخ، ولا يطول عمر الدول إلا بحضارةٍ وعدل، وحضارة العثمانيين هي ذروة الحضارة الإسلامية.."، ويقول: "معاداة العثمانيين قضيةٌ يحمل لواءَها في البلدان العربية وغير العربية أصحابُ المذاهب المعادية للإسلام، والسّبب: إسلامية الدولة العثمانية، ولذلك لا يناصر تاريخ العثمانيين إلا الذين آمنوا بالإسلام تاريخًا وحضارة.."

ولفهم التاريخ العثماني لابدّ من الاستناد إلى المصادر الأساسية والوثائق الرّسمية له، بعيدًا عن الأحكام المسبقة أو القراءات الإيديولوجية أو التحليلات السّياسية أو الخلفيات المذهبية أو النَّزَعَات العِرقية أو الإسقاطات المعاصرة بعيدًا عن السّياق التاريخي الطبيعي له، فهو يحتاج إلى: 1) الوثائق الرّسمية للدولة العثمانية: وهي وثائقٌ محفوظة ومنتشرة في جميع أنحاء دول العالم، خاصّة التي خاضت حروبًا معها أو التي كانت منضوية تحت لوائها، ففي اسطنبول وحدها توجد أكثر من 150 مليون وثيقة، وهي متواضعةٌ جدًّا من حيث الدّراسة والنّشر. 2) المخطوطات والتقارير الإدارية والسّياسية والعسكرية. 3) القوانين العثمانية وتطبيقاتها من خلال وثائقها، وهو ما يكشف الاهتمام بالنُّظم العدلية والتقنين.

ومع ذلك، فإنّه لا يوجد تاريخٌ بشريٌّ مثالي، ومنه التاريخ العثماني في الجزائر، والذي سجّل عليه بعضُ المؤرّخين بعض المؤاخذات، ومنها المؤاخذات السّياسية، ومنها:

تهميش الأتراك للجزائريين في شؤون الحكم وصناعة القرار

يقول الشيخ مبارك الميلي في كتابه (تاريخ الجزائر القديم والحديث، ج 3، ص 302)، وهو يتحدّث عن عدم التطوير في التقسيم الإداري الذي بدأ في العهد التركي، وامتدّ إلى الاحتلال الفرنسي للجزائر، فيقول: "السياسة التركية كانت قائمة من أوّل استقرارها في الجزائر على التخوّف من السّكان الجزائريين وحرمانهم من مناصب الإدارة والحكم، وقد بلغ هذا التخوّف درجة هيستيرية، إذ أنّ الأتراك لم يكونوا يثقون حتى في الكراغلة (الأتراك من أمٍّ جزائرية)، الذين يعتبرونهم جزائريين أكثر منهم أتراكا.."، ويقول سعد الله أيضًا: "تكاد القيادات السّياسية بين الجزائريين أن تكون منعدمة في العهد العثماني.."، ثمّ يستدرك فيقول: "وإذا كانت هناك نوعٌ من القيادة للرّأي العام فإنّها كانت منحصرة في المجال الدّيني: العلماء والمرابطون، وفي المجال الاقتصادي: الأغنياء أو كبار التجّار ومُلاّك الأرض.." (الحركة الوطنية الجزائرية، ج 1، ص 102)، مع أنّه يعترف في موضعٍ آخر في كتابه: تاريخ الجزائر الثقافي، ج 1، ص 139 بأنّ السّلطة في الجزائر في ذلك الوقت لم تكن بيد العثمانيين أو الأتراك فقط، يقول: "وقد ذكرت المصادر المعاصرة للعهد العثماني عددًا من المسؤولين كالباشوات والآغات والدّايات -وهم الممثلون للسّلطة في أعلى مستوى- كانوا من أصولٍ غير تركية، ابتداءً من خير الدّين نفسه، الذي تذكر تلك المصادر أنّه من أصل إغريقي.."

لقد كان أهمّ ما يميّز الحكّام العثمانيين هو تحالفهم مع العلماء وشيوخ الطرق الصّوفية، وهو ما كان يثبّت سلطتهم ويضفي الشّرعية عليهم، ويؤكّد احتكامهم إلى الشّورى وينفي الاستبداد والاستفراد بالحكم منهم، على اعتبار أنّ الرّابطة الدّينية المقدّسة بين العلماء وعامّة النّاس كانت تمثّل تلك الإرادة الجماعية للأمّة اتجاههم، فيقول الدكتور محمد دراج في كتابه: الدخول العثماني إلى الجزائر، ص 370: "لعب العلماء دورًا كبيرًا في تثبيت الوجود العثماني في الجزائر، وإعطاء مصداقيةٍ شرعيةٍ للمواقف السّياسة التي كان ينتهجها الأتراك العثمانيون داخل الجزائر وخارجها.."

ثمّ يتحدّث عن علاقة بابا عروج وأخيه خير الدّين بهم فيقول: "فعرفَا لهم قدْرَهم وأهمّيتهم، وجعلا منهم مستشارين في الكثير من القضايا السّياسية والدّينية، فكان كلٌّ منهما لا يقطع بأمرٍ هامٍّ دون الرّجوع إلى رأيهم."

الثّورات ضدّ العثمانيين

كانت هناك عدّة ثوراتٍ شعبيةٍ ضدّ العثمانيين بالجزائر متعدّدة الدوافع والأهداف، سواء كانت دينية أو سياسية أو طبقية أو عائلية أو شخصية، ومنها ما كان من قبيلةٍ أو من طريقةٍ صوفية أو من جهةٍ جغرافية.

وغيرها. ومن أمثلةً ذلك: محاولة سليم التّومي التحالف مع الإسبان لاستعادة حكمه على مدينة الجزائر ممّا أدّى إلى مقتله على يد بابا عروج، ونقمة بعض الأمراء الزّيانيين بتلمسان وتحالفهم مع الإسبان ممّا أدّى إلى استشهاد بابا عروج في عين تيموشنت، وثورة ابن القاضي أمير جبل كوكو بالزّواوة، وسخط أمراء قسنطينة على العثمانيين، وكذا ثورة بوطريق بنواحي مليانة، وثورة الكراغلة (الأتراك من أمّهات جزائريات) الذين يرون أنفسهم أحقّ بالحكم من العثمانيين القادمين من الأناضول، وثورة أحمد الصّخري بالشّرق الجزائري التي امتدّت إلى الزّيبان والصّحراء وعنابة.. وغيرها...

ناصر حمدادوش

16/09/2020

منارة تنس الأثرية. معلم تاريخي للتثمين و الاهتمام

تعد منارة تنس أولى المنارات البحرية التي تم تشييدها إبان الحقبة الاستعمارية سنة 1861 والتي لا تزال إلى غاية اليوم ، منتصبة تنير درب السفن عبر البحر الأبيض المتوسط وبارزة من على أعالي جبل سيدي مروان، تستقطب كل زائر لمدينة تنس الساحلية ، فهذه المنارة زارها أكبر القادة السياسيين ومشاهير الفن خلال سنوات الخمسينات والستينات على غرار الرئيس الروسي الراحل جوزيف ستالين و بعض الممثلين الفرنسيين ..،

تكمن أهمية المعلم أنه يكتسي أهمية أثرية و معمارية وتاريخية هامة ، حيث أن هندسته المعمارية الفريدة من نوعها ذات النمط المعماري مغاربي جديد ، و الذي كان سائدا في تلك الفترة و كونه يعد من أهم المنارات المتواجدة عبر الجزائر، لأنه شاهد مادي على عراقة البحرية للمدينة ،أما فيما يخص نشاطه فما زال مستمر . غير أنه تعترضه مشاكل عدة كونه قريب من محطتين لاستخراج الحصى الذي شوهه المكان ، كما أن كان يحتوي على السجل الذهبي للزوار و المتوافدين عليه خاصة الشخصيات العالمية كرئيس الاتحاد السوفياتي ستالين الذي زاره في سنة1951و أمضى في هذا السجل الذي اختفى من المنارة سنة 1996 ، ونتيجة الأسباب التي تم ذكرها يستدعي هذا المعلم إلى التعجيل في تسجيله في قائمة الجرد الإضافي للممتلكات الثقافية للولاية للحد من هذه التجاوزات والاعتداءات المسجلة في حق هذا المعلم رغم الأهمية التي يكتسيها ، حيث تحتل المنارة موقعا متميزا وهاما بين كل منارات المتواجدة على سواحل البحر المتوسط ، فقد بنيت على كتلة صخرية ضخمة عمودية الشكل من الحجر الكلسي الأبيض على ارتفاع 640 م على الواجهة البحرية لمنطقة سيدي مروان الواقعة على بعد 15 كلم شرق المدينة الساحلية بالقرب من مغارات رأس تنس الأثرية وقد سمح الموقع الجغرافي لهذا المعلم الأثري بوصول أنواره إلى كل الجهة الغربية من ساحل ولاية الشلف يحده من : الشمال : البحر الأبيض المتوسط الجنوب : جبل سيدي مروان الشرق : طريق متصل ببلدية بني حواء الغرب : البحر المتوسط المبنى تابع للأملاك العمومية البحرية و مسير من طرف وزارة النقل حسب إرسالية مديرية أملاك الدولة رقم 2906 بتاريخ 26 مارس 2015 ..

ح. عبدي

13/09/2020

[فيلم]

الكلمة الأخيرة..فيلم قصير يحاكي واقع الصناعة السنيماتوغرافية في الجزائر

للمخرج يوسف بن تيس

[كتب]

نظام الموظفين في القانون الجزائري

بوطبة مراد

دار هومة

دراسة تحليلية في ظل الأمر رقم 03/06 والقوانين الأساسية الخاصة مدعمة بأحكام القضاء الإداري. تاريخ الطبع : نوفمبر 2018

تعزية

عبد القادر لقجع متوجا في الموضع الثاني انطلاقا من اليمين

[مجلات]

مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي

عدد سبتمبر 2020